الحقيقة المختلف فيه قوله الا بن جابر عفران غير المكفر امره مفوض
لربه خبر الاشارة الى ان مفعول اراد محذوف ووعده مفعول
متجز والمراد به الموعود به الذي سبقت به اراده الاولية
وعده الذي وعد به على لسان نبيه او في كتابه والا فالوعد
والوعيد بالنظر للارادة الازلية لا تتخلفان وعرضنا الفرقة
بينهما افاده شيخنا ولك ان تقول هذا وصف كاشف اشارة الى
انه يلزم الوعد الارادة الازلية ضرورة انه كما يتخلف والوعيد
ما تقرر قد تسبق الارادة بقوله فتدبر ما يبدل القول
لدي هذه في الوعيد فلا يناسب الا مستدلا بها ثم تحمل على وعيد
الكفار ومن لم يرد عنه عفو كما ان الوعد لا يتخلف حيث استتم العبد
ولم يمكر في العواقب والا خرج والعياذ بالله تعالى ولذلك
يشير قول سيدي عمر في الثانية وقد يتوهم منافاته لما تقرر
هنا في الحضر اذا اوعدت اولئم وان وعدت لوفت وان حلفت
لا تبرئ السفر برت ويمكن انه تروح بتنشيه حاله بحال من ابتلي
بمن كذلك يبقى تمام السلطنة وعدم المبالات على المشيئة
على هذا لا يقال الا اذا نظر للظاهر والا فبعد التعليق هو تابع
للمشيئة فتدبر بان قلت الوعد ايضا بالمشيئة قلت لكنه مشي
ولا عالة كما سبقت الاشارة له مخصوصة بالمؤمن الخ التيا
سيبية تم في شرح المم وحاشية شيخنا ان الخلاف لفظي وقد يقال
على انه معلق بالمشيئة يجوز العفو عن جميع العصاة وعلى انه مخصوص
لا بد للعام من شيء يتخصص فيه لان التخصيص لا يستغرق الا تري
قولهم ان الاستثنا المستغرق باطل ولو استغرق التخصيص
لكان كذلك وازالة لا تخصيصا فظهر ان الخلاف حقيقي وان
قولهم لا بد من انفكاك الوعيد ولو في واحد الاتي في قوله
تذنيب بعض ازتكب كبيرة الخ انما يظهر على كلام الماتريدية ونحو
علي

علي يقتضي الاشاعرة طلب الغفران لجميع المسلمين من غير ملاحظة
التخصيص بما عدا من يتخلف الوعيد وكانه يتخلف في زاني مثلا كافر
فليتامل بانصاف نعم في احاديث الشفاعة ونحوها ما يقتضي دخول
بعض الموحدين النار لكنه مدرك اخر فليلاحظ اي اختلفا فيما
في السعادة هذا يحتاج لمؤنة خارجية والا ففي ابة عبارته مذهب
الاشاعرة عدم الاولية هذا عند الاسلاميين والتفريق للتاني
للفلاسفة لكن الزمان عندهم قديم بالفعل فلا حاجة للتقدير عندهم
الا ان يقال هو اعتبار لفرض واقعي الموافاة اي لقاء الله تعالى
اي مقدرتان اي والا فهما حادثتان لانهما من صفات العبد
نعم الاسعاد والاشقا يرجع للقضا الازلي وهو مراده بالتقدير
يصح واختلف هل الاولى تركه للايهام او فعله للتسليم
لا يصح اي الاولى ترك او مال فالخلاف لفظي كما سيقول لفظي اي
يرجع لمجرد المراد من لفظ سعادة ولفظ شقاوة مع الاتفاق في الاحكام
تامل لا يحمل ارتداد المسلم اي لسبب شقاوته فلا نحوما دمت
في هذه الدار الا شكرا مع الفزع للحفيظ وخوف العامة من الخاتمة والخاصة
من السابقة التي قضي امرها وكان وهو اشد وان تلازما والتوجد لله
اللطيف سبحانه من فضله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
كل مخلوق بعد رغنه فعل الزاد والده فيشمل حنين الجذع ومشي
الشجر وتسبيح الحصى فاقتضى ان هذا من محل الخلاف فليتظر
ما اي امر اعتباري فلذا كان في الحقيقة محيورا وانما قالب المختار
صورة ظاهرية والصوفية يشيرون للباطن كثيرا وحاشاهم من
الجبر الظاهري المحض والبا في قوله يقع به لمجرد الملابسة والمصاحبة
من غير تاثير اي محل قدرته هذا اي المكسوب مباشرة لحركة الفرس
لما موقوف المقدور فمكسوب بواسطة والحكم بتناوله ايضا وعند المقدرة
مخلوق للعبد بالتولد ويقرفونه بان يوجب الفعل لفاعله فعلا اخر

وعقل انه ماخوذ من الوفا بالعهد
الذي اخذ على الذرية حين
الست بربكم وهو يحوج لتكلف
في قوله تعالى الموافاة الا شيبي

قوله فاقتضى الخ الظاهر ان هذا
من قبيل حركة المرتعش
وبعيد اذ يخلق فيه
ارادة وقدرة ثم هذا القدرة
تؤثر في الفعل كما تقول
المعتزلة والا لزم ان
يقدر فليتظر اه شيخنا

Copyright © King Saud University